الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2084
21 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- لمحة عامة	١ - ٢	٣
ثانيا	- التطورات السياسية	٣ - ٥	٣
	ألف - لمحة عامة	٣	٣
	باء - الانتخابات العامة	٤	٣
	جيم - التطورات الأخيرة	٥	٤
ثالثا	- الأوضاع الاقتصادية	٦ - ١٩	٤
	ألف - لمحة عامة	٦ - ٧	٤
	باء - المالية العامة	٨ - ١٠	٥
	جيم - التجارة	١١	٥
	دال - المصارف والتمويل	١٢ - ١٣	٥
	هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة	١٤ - ١٨	٦
	واو - السياحة	١٩	٦

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
رابعا	- الأحوال الاجتماعية والتعليمية	٢٠ - ٥١	٧
	ألف - اليد العاملة	٢٠ - ٢٢	٧
	باء - حقوق الإنسان ومركز المرأة	٢٣ - ٢٥	٧
	جيم - البيئة	٢٦ - ٢٨	٨
	دال - الإسكان	٢٩ - ٣٢	٩
	هاء - الرعاية والمساعدة الاجتماعيتان	٣٣ - ٣٦	٩
	واو - الصحة العامة	٣٧ - ٤١	١٠
	زاي - التعليم العام	٤٢ - ٤٣	١٠
	حاء - الجريمة ومنع الجريمة	٤٤ - ٥١	١١
خامسا	- نظر الأمم المتحدة	٥٢ - ٥٥	١٣
	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٥٢ - ٥٣	١٣
	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	٥٤	١٤
	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٥٥	١٤
سادسا	- مركز الإقليم في المستقبل	٥٦ - ٧٦	١٥

أولا - لمحة عامة

١ - جبل طارق[1] شبه جزيرة ضيقة تمتد نحو الجنوب من ساحل اسبانيا الجنوبي الغربي، وهي تتصل به ببرزخ يبلغ طوله حوالي ١,٦ كيلومتر. ويقع ميناء ألخيسيراس الاسباني على طول ٨ كيلومترات عبر الخليج من ناحية الغرب، وتقع قارة أفريقيا على بعد ٣٢ كيلومترا عبر مضيق جبل طارق من ناحية الجنوب، وتبلغ المساحة الإجمالية لجبل طارق ٥,٨٦ كيلومترات مربعة، وفقا لتقدير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، و ٤,٨ كيلومترات مربعة وفقا لتقدير اسبانيا.

٢ - ووفقا لآخر تعداد لسكان جبل طارق، الذي أجري في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، قدر في عام ١٩٩١ عدد سكان جبل طارق من المدنيين بـ ٢٨ ٠٧٤ نسمة منهم ٢٠ ٠٢٢ من أبناء جبل طارق و ٥ ١٨٢ آخرين من رعايا بريطانيا (بما في ذلك أسر العسكريين البريطانيين المرابطين في جبل طارق، ولكن باستثناء العسكريين أنفسهم) و ٢ ٨٧٠ أجنبيا.

ثانيا - التطورات السياسية

ألف - لمحة عامة

٣ - ترد معلومات تفصيلية عن دستور الإقليم والحكومة والخدمة العامة والتطورات الأخرى ذات الصلة في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة في عام ١٩٩٤ (A/AC.109/1195).

باء - الانتخابات العامة

٤ - يذكر أن آخر انتخابات عامة قد أجريت في جبل طارق في ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٦. وتبعا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، اشترك في الانتخابات ٨٨ في المائة من الناخبين المسجلين. وجاءت نتائج الانتخابات كما يلي: حصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق على نسبة ٥٢,٢ في المائة؛ وحصل حزب العمل الاشتراكي لجبل طارق على نسبة ٤٣ في المائة، بينما حصل الحزب الوطني لجبل طارق على نسبة ٤,٧ في المائة. ونتيجة لذلك، فاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق بثمانية مقاعد في الجمعية التشريعية للإقليم، بينما حصل حزب العمل الاشتراكي لجبل طارق على سبعة مقاعد. وحصل السيد بيتر كاروانا زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق على ٥٦١ ٨ صوتا وعـُين رئيسا لوزراء جبل طارق.

جيم - التطورات الأخيرة

٥ - أصدرت الدولة القائمة بالإدارة، في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧، المعلومات التالية عن استعراض حامية جبل طارق:

"أعلن اليوم قائد القوات البريطانية، اللواء سايمون باك، أن تخفيضات الوظائف الـ ٥٠٠، التي كان مقررا لها من قبل، لن تنفذ.

"ذلك أن نتائج استعراض حامية جبل طارق، التي أعلنت في شهر تموز/يوليه ١٩٩٤، كانت تبين أن القوة العاملة المدنية المعينة محليا يلزم تخفيضها إلى النصف، أي إلى ٧٠٠، قبل انتهاء هذا القرن، وأن ٣٥٠ وظيفة من القوة العاملة المتبقية ستخضع لـ "التنافس على الجودة".

"إلا أن التطورات اللاحقة - إلى جانب صدور قرار بالإبقاء على مهام معينة داخليا - مفادها أن الأمر الآن يقتضي عددا أكبر من وظائف المدنيين المعينين محليا، أي ١ ٠٠٠، قبل نهاية هذا القرن. لذا، لا يلزم سوى تخفيض ٣٠٠ وظيفة أخرى، لأن ١٠٠ وظيفة قد ألغيت بالفعل بالتناقص الطبيعي. وفي معرض إعلانه هذه الأنباء السارة، عقب قائد القوات البريطانية بقوله إن الفترة الزمنية الطويلة اللازمة لتخفيض عدد الوظائف ستساعد على أن يتحقق معظمها عن طريق التناقص الطبيعي أو التقاعد المبكر الاختياري أو طلب إنهاء الخدمة الاختياري لعدم اللزوم.

"كما يسر قائد القوات البريطانية أن يعلن أن وزارة الدفاع ستبحث قريبا مع نقابات العمال برنامجا محسنا للتقاعد المبكر يغطي فترة التخفيض. ومن شأن هذا أن يزيد من جاذبية خيار التقاعد المبكر بالنسبة للموظفين الذين يتجاوز عمرهم ٥٠ عاما.

"ولا يزال التعاون الوثيق قائما مع حكومة جبل طارق ونقابات العمال بشأن هذه التطورات المشجعة."

ثالثا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٦ - ليس لجبل طارق موارد طبيعية معروفة، وهو يفتقر إلى الأراضي الزراعية. وتقتصر الصناعات والحرف والخدمات في الإقليم أساسا على تلبية احتياجات السكان، وعلى العدد الكبير من السياح الذين يزورون الإقليم. ويعتمد اقتصاد جبل طارق إلى حد كبير على السياحة وتقديم الخدمات المالية كالخدمات المصرفية، والتأمين، والشحن، وإدارة حافظات الأوراق المالية.

٧ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج القومي الإجمالي في الإقليم قدر في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بمبلغ ٨٨١ ١٠ جنيها استرلينيا ومبلغ ٣٣١ ١١ جنيها استرلينيا على التوالي.

باء - المالية العامة

٨ - يشير تقرير أصدرته الدولة القائمة بالإدارة إلى أن مجموع الإيرادات بلغ ٧١,٩ مليون جنيه استرليني كما بلغت النفقات ٥٣,١ مليون جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ بالمقارنة بالإيرادات البالغة ٦٨,٥ مليون جنيه استرليني والنفقات البالغة ٥٠,٤ مليون جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٩ - وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٦، بلغ الدين العام لجبل طارق ٦٤,٩ مليون جنيه استرليني بالمقارنة بمبلغ ٩٩,٣ مليون جنيه استرليني في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥.

١٠ - وتفرض ضريبة الدخل على الإيرادات الناشئة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة فيه. كما تخضع للضريبة أرباح الأسهم والفوائد والمعاشات التقاعدية والرواتب المستحقة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة في أي مكان خارج جبل طارق من جانب شخص يقيم في المعتاد في جبل طارق. وتتراوح معدلات الضرائب المفروضة على الأفراد المقيمين في جبل طارق بين ٢٠ في المائة على الـ ٥٠٠ ١ جنيه استرليني الأولى من الدخل الخاضع للضريبة و ٥٠ في المائة بعد الـ ٥٠٠ ١٩ جنيه استرليني الأولى.

جيم - التجارة

١١ - في عام ١٩٩٦، بلغ مجموع الواردات ٥٠٠ مليون جنيه استرليني ومجموع الصادرات ٢٠٠ مليون جنيه استرليني. ويأتي ما يزيد على ثلث واردات جبل طارق غير الوقودية من المملكة المتحدة. وتشمل المصادر الأخرى للواردات هولندا واليابان واسبانيا. أما الصادرات من السلع المحلية المنشأ فليست ذات شأن. وتتكون الصادرات أساسا من إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية التي يجري تموين السفن بها.

دال - المصارف والتمويل

١٢ - في عام ١٩٩٦، بلغ عدد المصارف المأذون لها بالقيام بأعمال مصرفية في جبل طارق ٢٦ مصرفا.

١٣ - وانخفض عدد الشركات المسجلة وفقا لقانون الشركات (الضرائب والامتيازات) من ١٧١ ١٣ شركة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ إلى نحو ٠٠٠ ٨ شركة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وتعفى الشركات المسجلة وفقا لهذا القانون من دفع ضريبة الدخل. ويشمل العفو أرباح الأسهم والفوائد وأتعاب

المديرين والمبالغ السنوية التي تدفع لغير المقيمين. ولا تخضع الأسهم والسندات التي تملكها شركة معفاة لضريبة التركات. ولا يجوز لأي شركة تعمل وفقا لهذا القانون الاتجار أو ممارسة الأعمال في جبل طارق، ولا يجوز لأي من مواطني جبل طارق أو المقيمين في الإقليم حق الانتفاع بأسهم هذه الشركة.

هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٤ - يبلغ طول الطرق الممتدة في الإقليم ما مجموعه ٢٦,٧٥ من الأميال. ويقال إن الطرق في حالة جيدة ومناسبة لحركة مرور السيارات. وهناك خمسة مسارات للحافلات تخدمها ١٦ حافلة توفر الاتصال في الإقليم. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بلغ مجموع السيارات المسجلة ١٤٧ ٢٧ سيارة.

١٥ - وفي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع الأفراد الذين وصلوا إلى الإقليم بطريق الجو ٠٠٠ ٦٧ فرد وبطريق البحر ٠٠٠ ١٣٤ فرد.

١٦ - ويرسل البريد الجوي إلى لندن، ومنها إلى جميع الجهات المقصودة في سائر أنحاء العالم، بمعدل ست مرات في الأسبوع برحلات جوية مباشرة. أما البريد السطحي العادي فيرد من المملكة المتحدة ويرسل إليها بمعدل خمس مرات في الأسبوع. وفي عام ١٩٩٦، صدرت تسع مجموعات للطوابع التذكارية في الإقليم.

١٧ - وتقوم بتشغيل شبكة الهاتف شركة ناينكس المحدودة للاتصالات في جبل طارق "Gibraltar NYNEX Communication, Ltd." وهي شركة مشتركة بين الولايات المتحدة وجبل طارق. وفي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع خطوط الهاتف ٤٦٦ ٢١ خطا بالمقارنة بـ ٥٧٤ ٢٠ خطا في عام ١٩٩٥. واستحدثت خدمات البريد الصوتي في جبل طارق في آب/أغسطس ١٩٩٤.

١٨ - وتتولى إدارة الكهرباء مسؤولية إمدادات الكهرباء في الإقليم. وخلال عام ١٩٩٦، بلغ الحد الأقصى للطلب على الكهرباء ٩٠٠ ٢١ كيلوواط، وجرى توليد ما مجموعه ٩٧٧ ٤٠١ ١١٠ كيلوواط/ساعة.

واو - السياحة

١٩ - في عام ١٩٩٥، بلغ مجموع السائحين الذين وصلوا إلى الإقليم ٥,٥ مليون سائح بالمقارنة بـ ٤,٢ مليون سائح في عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٥، زاد عدد نزلاء الفنادق بنسبة ٢١ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٤.

رابعا - الأحوال الاجتماعية والتعليمية

ألف - اليد العاملة

٢٠ - في عام ١٩٩٦، بلغ العدد الكلي للعاملين في جبل طارق ٠٠٠ ١٣ عامل، في حين بلغ عدد العاطلين ٨٠٠ ١ عاطل، وذلك مقارنة بـ ٧٠٢ ١٢ عامل و ٣٥٢ عاطلا في عام ١٩٩٥.

٢١ - وفي عام ١٩٩٥، بلغ متوسط الدخول الأسبوعية في الإقليم ٢٣٣,٣٢ جنيه استرليني، بالمقارنة بـ ٢٢٠,٧٨ جنيه استرليني في عام ١٩٩٤.

٢٢ - وتفيد التقارير أن التشريع الذي ينظم اليد العاملة وظروف العمالة في الإقليم يتمشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. ويتضمن قانون نقابات العمال والنزاعات التجارية لجبل طارق أحكاما لتسجيل نقابات العمال في جبل طارق وأنظمة لتنظيمها، مماثلة لما هو نافذ في المملكة المتحدة. وحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، كانت هناك ٢٠ نقابة عمال مسجلة في الإقليم.

باء - حقوق الإنسان ومركز المرأة

٢٣ - يكفل الأمر (الدستوري) الصادر في جبل طارق في عام ١٩٦٩ حماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد. كما يكفل وجود محكمة عليا ذات اختصاص غير محدود، تتولى النظر في أية دعاوى مدنية أو جنائية والبت فيها بموجب القانون واستنادا إلى الولاية القضائية والسلطات التي يمنحها إياها دستور جبل طارق أو أي قانون آخر.

٢٤ - وتتكون محاكم الإقليم من محكمة ابتدائية ومحكمة صلح ومحكمة للاستئناف ومحكمة عليا. ويرد القانون الموضوعي للإقليم في الأوامر المجلسية وتشريعات برلمان المملكة المتحدة التي تنطبق على جبل طارق، وفي القوانين الوضعية التي تشرع محليا، والتشريعات الفرعية، والقانون العام وقواعد العدالة السارية في المملكة المتحدة، بالقدر الذي تنطبق فيه على الإقليم.

٢٥ - ومركز المرأة في جبل طارق، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، وسواء كانت تضطلع بمسؤوليات أسرية أم لا، مماثل للمركز الذي تتمتع به المرأة في المملكة المتحدة. وينص قانون الضمان (التأمين) الاجتماعي لجبل طارق على دفع مجموعة مختلفة من الاستحقاقات والبدلات للحوامل والأرامل.

جيم - البيئة

٢٦ - جرى توسيع نطاق اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، المبرمة في واشنطن عام ١٩٧٣، لكي تنطبق على جبل طارق كإقليم تابع تتحمل مسؤوليته المملكة المتحدة، الموقعة على الاتفاقية. وكان من شأن قانون (تصدير واستيراد) الأنواع المهددة بالانقراض لعام ١٩٧٦ سريان أحكام اتفاقية واشنطن في الإقليم. فقانون الحيوانات والطيور يحمي الحيوانات في الإقليم، كما ينص قانون المحافظة على التراث على حماية المواقع ذات الجمال الطبيعي والأهمية العلمية.

٢٧ - ووفقا للمصادر الاسبانية الرسمية، أثار وزير الأشغال العامة والنقل والبيئة الاسباني، في معرض ما أدلى به من تصريحات أمام مجلس النواب الاسباني، عدة قضايا تتصل بجبل طارق. فقد أشار إلى أمور منها قلقه إزاء تسبب جبل طارق في تلوث مياه خليج ألخيسيراس بالنفايات الصلبة؛ وإزاء تلوث مياه خليج ألخيسيراس نتيجة لتزويد السفن بالوقود في المراسي بجبل طارق؛ وإزاء تلوث الهواء نتيجة لتشغيل محرقة نفايات جبل طارق؛ وإزاء الأضرار البيئية الناجمة عن تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعي في الإقليم.

٢٨ - ونقلا عن الدولة القائمة بالإدارة، فإن حكومتي المملكة المتحدة وجبل طارق ملتزمتان تماما بتنفيذ أي تشريعات بيئية يسنها الاتحاد الأوروبي وتكون منطبقة على الإقليم، وبالوفاء بأي التزامات منبثقة عن القوانين البيئية الدولية التي تعتبر ملزمة في جبل طارق. كما تذكر الدولة القائمة بالإدارة أنه لا يتوافر أي دليل على وقوع "كارثة" بيئية أو إيكولوجية في خليج ألخيسيراس نتيجة لأي فعل أو تقصير من جبل طارق. فجبل طارق هو الإقليم الوحيد في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يوفر حماية بيئية قوية لمياهه الإقليمية كافة (قانون حماية الطبيعة لسنة ١٩٩١). أما تزويد السفن بالوقود في المراسي - وهو ما يحدث في مياه جبل طارق منذ سنوات عدة - فيعتبر ممارسة شائعة في جميع أنحاء العالم. ففي خليج جبل طارق، على سبيل المثال، تقوم بهذه العملية سفن تخزين الوقود الاسبانية الراسية في ميناء ألخيسيراس وكذلك السفن الراسية في جبل طارق. ولم تتمكن سلطات جبل طارق أو السلطات الاسبانية من اقتفاء مصدر بقعة الزيت. أما محرقة نفايات جبل طارق فقد قامت شركة دانمركية ببنائها وتركيبها في عام ١٩٩٢. وهي مطابقة لمواصفات الاتحاد الأوروبي. كما أن نقابة عمال النقل والأشغال العامة في جبل طارق لم تتقدم بأي شكاوى حول المحرقة. والمحرقة تولد الكهرباء اللازمة لتحلية مياه البحر. وهي تعمل حاليا دون طاقتها، كما أن الكهرباء المولدة أغلى ثمنا مما لو كان يتم إحراق حجم أكبر من النفايات. وبغض النظر تماما عن سياسة جبل طارق لحماية البيئة، فإن هناك حافزا اقتصاديا قويا يحول دون قيام جبل طارق بإلقاء النفايات في البحر. فمنطقة اليابسة المستصلحة في جبل طارق قد شيدت باستخدام أحجار مستوردة من اسبانيا، إلا أن رمال الردم لم تزال من الشواطئ المحلية. ومن الدلالات على صحة مياه جبل طارق وجود مساحات شاسعة من عشب "بوسودونيا" البحري النادر (المحمي بمقتضى التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الموائل). والمملكة المتحدة على استعداد لأن تبحث مع اسبانيا وجبل طارق كيفية تعزيز التعاون المحلي في الإخطار بحوادث التلوث في خليج جبل طارق ومعالجتها.

دال - الإسكان

٢٩ - ظل الاكتظاظ بالسكان، خلال الفترة قيد الاستعراض، مشكلة اجتماعية خطيرة في جبل طارق.

٣٠ - وما برحت الحكومة تتبع سياسة قوامها زيادة ملكية المساكن بغية التخفيف من ندرة المساكن ومن عبء التكاليف المتزايدة التي تتكبدها في إصلاح وصيانة ما تؤجره من أماكن إقامة. وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ زادت نسبة ملكية المساكن في جبل طارق من ٦ في المائة إلى ٢٥ في المائة.

٣١ - وتحققت زيادة في المتاح من المساكن نتيجة لقيام وزارة الدفاع بطرح عدد من وحدات السكن المخصصة للمتزوجين لتستخدم في أغراض سكنية عامة. وهكذا بات ما يربو على ١٠٠ وحدة سكنية متاحة لإشغال المدنيين.

٣٢ - وحتى نهاية عام ١٩٩٦، بلغ عدد مقدمي الطلبات المدرجين على قائمة انتظار الإسكان الحكومي ٥٦٨ شخصا مقابل ٣٠٣ أشخاص في نهاية عام ١٩٩٥.

هاء - الرعاية والمساعدة الاجتماعيتان

٣٣ - يقضي قانون الضمان الاجتماعي (الخاص بالتأمين ضد إصابات العمل) بدفع استحقاقات الإصابة والعجز والوفاة الناتجة عن حوادث العمل. وفضلا عن ذلك، يوفر في المستشفيات الحكومية العلاج المجاني في حالات إصابات العمل والأمراض المهنية.

٣٤ - ويغطي قانون الضمان الاجتماعي (المتصل بالاستحقاقات المقدمة دون دفع اشتراكات وبالتأمين ضد البطالة) استحقاقات البطالة والمبالغ الواجبة الدفع للعاطلين ممن كانوا يعملون في السابق. ويمول سداد تلك الاستحقاقات من الاشتراكات الأسبوعية التي يدفعها أرباب العمل والعاملون إلى صندوق التأمينات الاجتماعية (الاستحقاقات قصيرة الأجل). أما المعدل الأسبوعي الموحد لاستحقاقات البطالة فهو ٣٧,٢٠ جنيه استرليني، ويدفع عن كل شخص بالغ معال زيادة قدرها ١٨,٣٠ جنيه استرليني في الأسبوع. وخلال عام ١٩٩٥ تم تجهيز ٦٠٩ مطالبات بالحصول على استحقاقات البطالة، ووفق على ٦٠٩ التماسات.

٣٥ - أما ترتيبات المساعدة الاجتماعية فتقضي بتقدير مدى احتياج الأفراد لكل حالة على حدة. وفيما يلي المعدلات الأسبوعية الأساسية: غير المتزوج ٢٩,١٠ - ٣٨,٣٠ جنيها استرلينيا؛ المتزوج ٥٠,٢٠ - ٥٦,٣٠ جنيها استرلينيا. وتدفع معدلات أعلى للمكفوفين. ويحق للمستفيد من المساعدة الاجتماعية تقديم طلب بتخفيض الإيجار.

٣٦ - وتتولى دور جون ماكينتوش توفير الرعاية المؤسسية للمسنين بتمويل من المبرات، وذلك مع إعانة سنوية تقدمها الحكومة. وحتى نهاية عام ١٩٩٦ بلغ عدد المشمولين برعاية تلك الدور ما مجموعه ١١٠ أشخاص مقابل ٩٥ شخصا في عام ١٩٩٥.

واو - الصحة العامة

٣٧ - يتولى ديوان الصحة بجبل طارق مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وينفذ الديوان نظاما للخدمات الطبية الجماعية قائما على الاشتراكات يتيح للأشخاص المسجلين فيه الحصول على العلاج الطبي المجاني.

٣٨ - ويوفر مستشفى سان برنارد، وسعته ١٠٣ أسرة، خدمات طبية شاملة في العيادات الخارجية وعلاجا شاملا في المستشفى للحالات الطبية والجراحية الخطيرة. ويضم أيضا قسما للولادة وجناحين للمرضى المسنين. أما وحدة الملك جورج الخامس للأمراض النفسية فتضم ٦٠ سريرا وتوفر ألوانا مختلفة من العلاج النفسي، تشمل خدمات العلاج الخارجي والداخلي. ويوفر المركز الصحي بالإقليم خدمات طبية عامة من بينها الزيارات المنزلية.

٣٩ - وثمة برنامج للزيارات يقوم بها أطباء استشاريون من المملكة المتحدة يغطي تخصصات من قبيل الأمراض العصبية لدى الأطفال، وجراحة القلب والصدر، وجراحة التجميل.

٤٠ - وحتى عام ١٩٩٦، كان الجهاز الطبي والصحي في الإقليم يتألف مما يلي: ٣٤ طبيبا مسجلا؛ و ١١٨ ممرضة مدربة تدريبا متقدما؛ و ٢٠٤ ممرضة مدربة تدريبا جزئيا؛ و ١٠ قابلات مدربات تدريبا متقدما؛ و ٩ من موظفي الصحة البيئية؛ و ١٧ فني مختبرات وأشعة؛ وصيدلي واحد؛ و ٨٧ موظفا آخرين.

٤١ - وخلال عام ١٩٩٥/١٩٩٦ بلغ مجموع الإنفاق في مجال الصحة العامة ٢٠,٦٧ مليون جنيه استرليني مقابل ١٩,٩ مليون جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥.

زاي - التعليم العام

٤٢ - ما برحت إدارة التعليم تباشر مسؤولية التعليم العام في جبل طارق. وفي عام ١٩٩٥/١٩٩٦ بلغ مجموع ما أنفق على التعليم ١١ مليون جنيه استرليني مقابل ١٠,٩ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٩٤/١٩٩٥.

٤٣ - وحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ كان عدد التلاميذ المسجلين بالمدارس الحكومية ٦٧٧ ٤ تلميذا. والتعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال ممن هم بين الخامسة والخامسة عشرة. ويوجد ١٢ مدرسة حكومية

ابتدائية، ومدرسة واحدة خاصة ومدرسة واحدة للخدمات ومدرستان ثانويتان. وثمة أيضا مدرسة خاصة واحدة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتضم ١٩ طفلا.

حاء - الجريمة ومنع الجريمة

٤٤ - يخلص تقرير الدولة القائمة بالإدارة الى أن الأنشطة التي تمارسها الزوارق السريعة والزوارق المطاطية من جبل طارق قد قضي عليها قضاء مبرما، وأن مشكلة الاتجار غير المشروع، التي أقحمت فيها جبل طارق، لم تعد قائمة. وحكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق على استعداد للتعاون مع السلطات الاسبانية في هذا الشأن تحقيقا للصالح العام في المنطقة.

٤٥ - كما تذكر الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جبل طارق قامت، في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، بتطبيق لوائح (الرقابة على) الواردات والصادرات، التي تحظر استيراد الزوارق شبه المطاطية الى جبل طارق. وفي اليوم نفسه، طبقت أيضا، بمقتضى قانون الموانئ، لوائح تفرض ضوابط جديدة على رسو جميع أنواع السفن الصغيرة. ونتيجة لذلك، قامت شرطة جبل طارق الملكية بحجز جميع الزوارق المطاطية الـ ٥٥ الراسية في جبل طارق، حيث صودرت أو صُدرت كلها - باستثناء زورق واحد - وحظرت عليها العودة. ومن بين زوارق "فانتوم" السريعة الـ ١١٢ التي كانت في جبل طارق في شهر تموز/ يوليه ١٩٩٥، لم يتبق سوى ٤٨. وسوف تعرض حكومة جبل طارق، قريبا، قانونا تشريعيا جديدا يحظر جميع الزوارق السريعة المتبقية التي تزيد سرعتها على ٣٠ عقدة، وذلك ضمانا لعدم تكرار أنشطة الزوارق السريعة والزوارق المطاطية، التي تمارس من جبل طارق.

٤٦ - ولمكافحة تهريب التبغ، قامت حكومة جبل طارق، في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥، باتخاذ تدابير تطبق نظاما للحصص على توزيع ماركات السجائر الأمريكية داخل السوق المحلية. وحال هذا دون وصول الإمدادات الى اللنشات السريعة. وسوف تعزز هذه التدابير بتشريعات جديدة تفرض ضوابط صارمة على توريد وتوزيع ونقل التبغ داخل جبل طارق. وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦، اتخذت تدابير أخرى، بمقتضى قانون الواردات والصادرات، تجرم قيام أي شخص باستخدام سفينة ما في ظروف تعتبر - إن لم تحدث في جبل طارق - جريمة لو حدثت في جبل طارق. وفي ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، أصبحت هذه التدابير قانونا أساسيا. واعتبارا من شهر أيار/ مايو ١٩٩٦، قامت شرطة وجمارك جبل طارق الملكية بنشر موارد اضافية لمراقبة وتقليص تحركات اللنشات في مياه جبل طارق.

٤٧ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة كذلك الى أن الإطار التشريعي لجبل طارق قد تم تعزيزه بدرجة كبيرة في الجوانب الأخرى من مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وكان قانون جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات قد دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٨، ثم عدل في شهر آذار/ مارس ١٩٩٥ لينص على تبادل المساعدة القانونية مع بلدان معينة. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، اعتمدت حكومة جبل طارق كل من اتفاقية فيينا والتوجيه رقم ٣٠٨/٩١ الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن غسل الأموال. وفي شهر نيسان/

أبريل ١٩٩٥، سنَّت الحكومة قانون الاتجار غير المشروع بالمخدرات (غسل الأموال)، الذي يقضي بأن تبادر المؤسسات المالية المعنية الى إقامة أجهزة ودورات تدريبية معنية بمكافحة غسل الأموال. أما قانون العدالة الجنائية لسنة ١٩٩٥، الذي يتفق ومعايير المملكة المتحدة، فدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ لمكافحة غسل الأموال في جميع الجرائم. وبفضل سن هذه القوانين، أصبحت جبل طارق ممتثلة تماما لتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن تشريعات غسل الأموال، لا سيما من حيث مصادرة عائدات كافة أشكال السلوك الإجرامي.

٤٨ - كما جاء في تقرير الدولة القائمة بالإدارة أن وحدة خاصة - هي وحدة الاستخبارات المالية بجبل طارق، ويرأسها مسؤول من هيئة الجمارك والضرائب الملكية - قد أنشئت في جبل طارق لتلقي تقارير بموجب قانون العدالة الجنائية الجديد. وقامت حكومة المملكة المتحدة بتمويل حلقات دراسية، كما أصدرت مبادئ توجيهية في جبل طارق من أجل التوعية بهذا القانون. وحتى نهاية عام ١٩٩٦، كانت وحدة الاستخبارات قد تلقت ١٨٦ تقريرا، جاء معظمها من المصارف ومكاتب الصرافة التي تعتبر أكثر استهدافا. وبلغ اجمالي قيمة تلك التقارير ٣٠ مليون جنيه استرليني (بواقع ٠٠٠ ١٩٧ جنيه استرليني، في المتوسط، لكل تقرير). وفي الآونة الأخيرة، وردت شكاوى من المصارف ومكاتب الصرافة تفيد بأن ما تم تداوله في عام ١٩٩٦ من نقدية بحجم كبير كان يقل كثيرا عن مثيله في عام ١٩٩٥. وأفادت مكاتب الصرافة بحدوث انخفاض في العمولات يتراوح بين ٢٥ في المائة و ٥٠ في المائة. كما تذكر الدولة القائمة بالإدارة أنه على الرغم مما تقيمه وحدة الاستخبارات من اتصال - حيثما يُصرح لها - بوحدات مماثلة في بعض الدول الأخرى، فإنها لم تقيم مع أي مؤسسة مناظرة في اسبانيا، حتى الآن، سوى اتصال محدود. وسلطات جبل طارق على استعداد لتلقي أي أدلة محددة تتوافر لدى السلطات الاسبانية بشأن غسل الأموال في جبل طارق، وللقيام بالتحقيق فيها. وتعزيزا لجهود جبل طارق في مكافحة الاتجار غير المشروع وغسل الأموال، قامت حكومة المملكة المتحدة وحكومة الإقليم، مؤخرا، بإنشاء مركز تنسيق الاستخبارات الجنائية والمخدرات، برئاسة مسؤول معار من هيئة الجمارك والضرائب الملكية. ويحتل هذا المركز مكانة رئيسية ضمن كافة قوى القانون والنظام في جبل طارق، حيث يتولى تنسيق الاستخبارات المتعلقة بالجرائم المالية والمخدرات. كما أن له دورا هاما في مساندة الجهود الدولية لمكافحة المخدرات. والتعاون غير الرسمي بين شرطة الإقليم وسلطات الجمارك فعال تماما، حيث أسهم بقدر كبير في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٤٩ - وفي بيان أدلى به وزير خارجية اسبانيا في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الاسباني، جاء ما يلي:

"لا تزال مكافحة الاتجار غير المشروع تمثل واحدا من أهم أهدافنا. وتحقيقا لهذه الغاية، سينصب اهتمامنا، بشكل خاص، على الجوانب غير المرئية من ذلك الاتجار، أي على التهرب من الضرائب، وغسل الأموال، وتمويل الاتجار بالمخدرات، وممارسة هذا النوع من الاتجار، وما الى ذلك. وإنني على ثقة من أن المملكة المتحدة ستقوم، في إطار مسؤولياتها الواسعة عن الأمن والنظام في المستعمرة، بأداء نصيبها من هذه المهمة. وإقامة اقتصاد مبني على الوسائل المشروعة، كما ذكرت

من قبل، إنما تستند بدرجة كبيرة، ينبغي أن تتزايد في المستقبل، الى الدخل الآتي من صناعة السياحة الاسبانية. بيد أن ما ينبغي عمله لا يزال كثيرا. والحكومة الاسبانية تود أن تشهد جهودا متضافرة لإضفاء الشفافية على هذه المجموعة المؤلفة من ٠٠٠ ٥٠ شركة مستقلة ومستشاريها القانونيين. وأؤكد هنا، أكثر مما أتمنى، على أن هذا يعتبر شرطا أساسيا لا بد منه لإرساء دعامة راسخة للحوار."

٥٠ - ونقلا عن الدولة القائمة بالإدارة، ترى حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق أن ضخامة الأجهزة التشريعية والتعاون، المشار اليهما أعلاه، لن تكون لها سوى فائدة محدودة إن لم تُنسق الاجراءات القانونية في اسبانيا وجبل طارق من أجل التمكن من محاكمة المجرمين في نطاق الولاية القضائية للحكومة المعنية. وتعتزم حكومة جبل طارق القيام، في مطلع عام ١٩٩٧، بتنفيذ القوانين التشريعية التي ستيسر تبادل المساعدة القانونية.

٥١ - كما يبين تقرير الدولة القائمة بالإدارة أن سلطات جبل طارق على استعداد - بفضل ما يتوافر لديها حاليا من بنية تشريعية أساسية لازمة - لمد يد التعاون لنظرائها الاسبان، وذلك من أجل: كشف هوية ومحاكمة من هم وراء الاتجار غير المشروع (بما فيه الهجرة غير القانونية) في المنطقة؛ وتنسيق اقتفاء تحركات اليخوت في منطقة جبل طارق، واقتفاء تحركات وأنشطة الزوارق السريعة والزوارق المطاطية التي تم حظرها في جبل طارق؛ والقيام مع اسبانيا ببحث سبل التعاون الكفيلة بوقف تدفق المهاجرين غير القانونيين والمخدرات من المغرب.

خامسا - نظر الأمم المتحدة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٢ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق خلال جلستها ١٤٥٨ المعقودة يوم ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٩٦. واستمعت اللجنة الخاصة إلى السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق (انظر A/AC.109/SR.1458). وقبلت اللجنة الخاصة طلب وفد اسبانيا بالمشاركة في نظر اللجنة في مسألة جبل طارق. وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل اسبانيا ببيان كرر فيه تأكيد موقف حكومته من مسألة جبل طارق (انظر أيضا الفقرة ٦٩ أدناه).

٥٣ - وقررت اللجنة الخاصة في جلستها ١٤٥٨، دون اعتراض، متابعة نظرها في المسألة خلال دورتها لعام ١٩٩٧، رهنا بأي توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة بهذا الصدد خلال دورتها الحادية والخمسين، وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة من أجل تيسير نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٤ - نظرت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في مسألة جبل طارق خلال جلساتها ٣ و ٤ و ٨، المعقودة أيام ٧ و ٩ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. واستمعت اللجنة، يوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، إلى السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق (انظر A/C.4/51/SR.3). وخلال الجلسة الرابعة للجنة، المعقودة يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر، أدلى ممثل اسبانيا ببيان (A/C.4/51/SR.4؛ انظر أيضا الفقرة ٦٨ أدناه). وخلال الجلسة الثامنة، المعقودة يوم ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، اعتمدت اللجنة، دون تصويت، مشروع المقرر المعنون "مسألة جبل طارق" الوارد في الوثيقة A/C.4/51/L.5 (انظر A/C.4/51/PV.8).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٥ - خلال الجلسة العامة ٨٣ للجمعية العامة، المعقودة يوم ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، اعتمدت الجمعية، بناء على توصية من لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المقرر ٤٣٠/٥١، دون تصويت، بصفته يمثل توافقا في آراء أعضاء الجمعية العامة:

"إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٤١٥/٥٠ المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وإذ تشير في الوقت نفسه إلى أن البيان الذي وافقت عليه حكومتا اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ ينص، في جملة أمور، على ما يلي:

'إيجاد عملية تفاوض تهدف إلى التغلب على جميع الخلافات بينهما بخصوص جبل طارق، وإلى تعزيز التعاون على أساس المنفعة المتبادلة في المسائل الاقتصادية والثقافية والسياحية وشؤون الملاحة الجوية والمسائل العسكرية والبيئية. ويقبل كلا الجانبين أن تناقش قضايا السيادة في إطار تلك العملية. وستلتزم الحكومة البريطانية التزاما كاملا باحترام رغبات شعب جبل طارق، على النحو الموضح في ديباجة دستور عام ١٩٦٩'،

تحيط علما بأن وزيري خارجية اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يعقدان، كجزء من تلك العملية، اجتماعات سنوية بالتناوب في عاصمة كل منهما، وقد عُقد أحدثها في لندن في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وتحث الحكومتين على مواصلة مفاوضاتهما بقصد التوصل إلى حل نهائي لمشكلة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة."

سادسا - مركز الإقليم في المستقبل

موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٦ - في تموز/ يوليه ١٩٩٦، قام السيد ديفيد ديفيز، الذي كان وقتئذ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة، بزيارة لجبل طارق، حيث أدلى في ١ تموز/ يوليه بالتصريحات التالية:

"يسرني مرة أخرى أن أكون هنا لأبيّن التزام بريطانيا حيال جبل طارق ورغبة الحكومة البريطانية في العمل بصورة وثيقة مع حكومة جبل طارق تحقيقا لمصالح هذا الإقليم التابع الهام. وقد أعلنت اليوم عن مجموعة جديدة من التدابير الرامية إلى دعم حكومة جبل طارق في العمل على كفالة مستقبل آمن وزاهر لجبل طارق. وهذه التدابير إضافية ومكملة للتدابير التي أعلنتها هنا في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

"وبهذا يستمر برنامجنا الكبير. فالتدابير التي أعلنتها هي تعبير عن ثقتي في جبل طارق وأبناء جبل طارق وفي المستقبل."

٥٧ - ونقلا عن الدولة القائمة بالإدارة، فإن التدابير تتضمن ما يلي:

(أ) حصول المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على موارد مالية أساسية إضافية لصالح جبل طارق تبلغ ما مجموعه حوالي ٥,٥ مليون جنيه استرليني (٢,٧٥ مليون من وحدة العملة الأوروبية) للسنوات الثلاث القادمة. ويمكن استخدام هذه الموارد المالية في تنمية الأعمال التجارية، والسياحة، والبنية الأساسية للنقل، والموارد البشرية؛

(ب) قيام المملكة المتحدة بتوفير المزيد من الدعم لوحدة تشريعات الاتحاد الأوروبي في جبل طارق، التي دخلت السنة الرابعة من أعمالها، وتقديم المزيد من العون في صياغة تشريعات تخصصية؛

(ج) اعتزام إيفاد خبير صياغة قانونية في زيارة لجبل طارق في وقت لاحق من هذا الشهر للمساعدة في وضع قانون تشريعي عن التهريب؛

(د) مواصلة دعم التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في جبل طارق من خلال:

'١' تعيين مشرف تأمين جديد بلجنة الخدمات المالية؛

'٢' تعيين مشرف على الأنشطة الخاضعة للرقابة؛

'٣' تزويد جبل طارق بمجموعة من الأدلة التجارية البريطانية، وكفالة تيسير الاستعانة بتسهيلات تنمية التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة لتحسين مستقبل التجارة؛

'٤' زيادة التعاون في مجال تنمية السياحة؛

(هـ) إسداء المشورة التخصصية في إدارة الأموال العامة لجبل طارق، بما في ذلك إعارة مسؤول من وزارة مراجعة الحسابات القومية لإدارة مراجعة الحسابات، التابعة لحكومة جبل طارق؛

(و) المساعدة في جمع وتحليل الاحصاءات الرسمية؛

(ز) المساعدة في مجال الشرطة وما يتصل بها من إعادة تنظيم، وتحسين التنسيق والتحليل في مكافحة التهريب والاحتيال؛

(ح) وضع الترتيبات المتعلقة بتكاليف الرعاية الصحية، التي أعلنها الوزير خلال زيارته الأخيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، في صورتها النهائية، بحيث تدخل حيز النفاذ بعد موافقة الحكومة البريطانية وحكومة جبل طارق عليها رسميا. ومعنى هذا أن المتقاعدين من رعايا المملكة المتحدة سيستفيدون من تكاليف الرعاية الصحية من المملكة المتحدة وهم في جبل طارق.

٥٨ - وفي ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٧، ذكر السيد ديفيد ديفيز، الذي كان وقتئذ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، ما يلي:

"إن حكومة صاحبة الجلالة متمسكة بالتزامها المنصوص عليه في دستور عام ١٩٦٩ إزاء شعب جبل طارق. ولن تدخل الحكومة في أي ترتيبات يخضع شعب جبل طارق بموجبها لسيادة دولة أخرى ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية. وهذا الالتزام لا يزال راسخا."

٥٩ - وفي ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، ذكرت البارونة تشوكر، من وولاسي، التي كانت وقتئذ وزيرة الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، ما يلي:

"إن موقفنا لم يتغير. فنحن نؤيد حق تقرير المصير، الذي يعكس رغبات الشعب المعني والذي يمارس وفقا للمبادئ والحقوق الأخرى المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك وفقا لسائر الالتزامات المقررة بموجب معاهدات. وفي حالة جبل طارق، كما ذكرنا في مناسبات كثيرة، فإن هذا يشمل معاهدة أوتريخت."

٦٠ - كذلك، فإن وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، وقتئذ، لم يشر إلى مسألة جبل طارق في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وخلال الجلسة العامة ٩٤ للجمعية العامة، المعقودة يوم ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، قال ممثل المملكة المتحدة، في جملة أمور (انظر A/51/PV.94):

"... وتقبل المملكة المتحدة بالكامل التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة."

٦١ - وخلال الجلسة العامة ١٣ للجمعية العامة، المعقودة يوم ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، تكلم ممثل المملكة المتحدة، ممارسة منه لحق الرد على بيان وزير خارجية إسبانيا (انظر الفقرة ٦٧ أدناه)، فأدلى بالبيان التالي (انظر A/51/PV.13):

"يود وفدي أن يرد باختصار على بعض الملاحظات التي أدلى بها عصر اليوم وزير خارجية اسبانيا بشأن جبل طارق.

"لا يرغب وفدي في الدخول في مهاترة علنية مع حليف وصديق وشريك بشأن مسألة لا يمكن حلها إلا من خلال المحادثات المباشرة، حسبما تم الاتفاق عليه بالفعل بين الحكومتين في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤ وهو الإعلان الذي أشار إليه وزير الخارجية. ولكن بالنظر إلى ما قيل هنا، ربما يكون من الضروري تكرار موقف حكومتي مع أنه معروف جيدا لدى حكومة اسبانيا.

"إن السيادة البريطانية على جبل طارق قد ترسخت بوضوح في معاهدة أوتريخت. وهذه حقيقة قانونية لا يمكن دحضها. وعلاوة على ذلك، فإن بريطانيا تتمسك بالتزامها نحو شعب جبل طارق الوارد في ديباجة دستور عام ١٩٦٩. ولن تدخل حكومة صاحبة الجلالة في أي ترتيبات ينتقل بموجبها شعب جبل طارق إلى الخضوع لسيادة دولة أخرى ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية.

"ونحن لا نعتبر أن فكرة السلامة الإقليمية لها علاقة على الإطلاق بهذه الحالة. وإنني واثق بأن زميلنا الاسباني، الذي مارس حقه في الرد مساء يوم الإثنين الماضي يفهم هذا الموقف.

"وهناك مسائل عديدة متخلفة من التاريخ يمكن حلها على نحو أفضل بالتعاون بدلا من ادعاءات السيادة. بيد أننا نسلم بأن اسبانيا هي الجار المباشر لجبل طارق ونحن نولي أهمية لمواصلة الحوار مع اسبانيا كوسيلة للتغلب على خلافاتنا الحالية.

"وفي ذلك الإطار شاركت حكومتي وحكومة جبل طارق مع حكومة اسبانيا في محادثات من أجل تحسين التعاون بشأن مسائل مثل تهريب المخدرات في المنطقة وتمكين المجتمعات على كل من جانبي الحدود من الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الحرة في إطار المجتمعات الأوروبية."

٦٢ - وفي ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (انظر A/C.4/51/SR.4)، فقال إن السجل البريطاني في مجال إنهاء الاستعمار هو سجل جيد. وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة لا تزال تأخذ بجدية بالغة التزاماتها المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتطوير الحكم الذاتي في الأقاليم التابعة لها. وهي لا تزال، ضمن القيود المفروضة عليها بموجب الالتزامات المقررة بمعاهدات، ملتزمة بثبات، بالتعاون مع الحكومات المنتخبة محليا، بكفالة استمرار الأطر الدستورية لهذه الحكومات في خدمة مصالح شعوبها. ويقوم كل إقليم بإجراء انتخابات منتظمة وحرة.

موقف حكومة الإقليم

٦٣ - في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، أدلى السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق، بتصريحات في بروكسل كان مما جاء فيها أن:

"... وشعب جبل طارق يلتمس الاعتراف بحق تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرارات الأمم المتحدة العديدة... فحق تقرير المصير يعني أن يكون بمقدور شعب جبل طارق تقرير مستقبله دون أي إرغام أو تدخل خارجي... وجبل طارق لا تسعى إلى نيل الاستقلال كدولة ذات سيادة. فنحن نسعى إلى الإبقاء على روابطنا السياسية مع المملكة المتحدة... وجبل طارق ومواطنيها يريدان المشاركة في أوروبا المستقبل الجديدة، أي أوروبا ماستريخت... وحكومة جبل طارق تريد إقامة علاقات حسن جوار وتعاون متبادل مع اسبانيا... لذلك، فإننا نسعى إلى الدخول في عملية حوار مع اسبانيا، تكون جبل طارق فيها موجودة بحكم حقها وبصوتها... ."

٦٤ - وفي ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٧، ألقى رئيس وزراء الإقليم خطابا في حفل تنصيب حاكم جبل طارق، كان مما جاء فيه أن:

"... ومن الأشياء التي توحد بين كافة أبناء جبل طارق التزامنا واقتناعنا بالرأي القائل بأن لنا حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير، أي الحق في تقرير مستقبلنا السياسي، دون أي إرغام خارجي من أي نوع أو من أي جهة. والتعبير الآخر عن تغيير الموقف السياسي هو رغبتنا في تحقيق إنهاء الاستعمار وفي التخلص من وضعنا كمستعمرة، وذلك عن طريق عملية تعديل للدستور تمنحنا وضعا جديدا مغايرا لوضع المستعمرة، على شاكلة Isle of Man أو Channel Islands. والحكومة ملتزمة بالتبكير بإدخال هذا التعديل الدستوري في غضون الفترة المتبقية من الحكم.

وحكومة جبل طارق تسعى إلى أن تكون علاقاتها مع اسبانيا أوروبية وقائمة على حسن الجوار. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا ... نسعى إلى إشراك اسبانيا في عملية حوار، وإلى تعزيز التعاون، وتحسين العلاقات العدائية التقليدية بين حكومة اسبانيا وجبل طارق. ولكن الحوار يتعين أن يكون فيه لشعب جبل طارق صوت، وأن نشارك فيه بأمان تام بالنسبة لمسألة السيادة. وغني عن القول إن جبل طارق ليست على استعداد للمشاركة في عملية يُنتظر فيها منا مقايضة السيادة - أو تقديم تنازلات سيادية - بعلاقات أوروبية تعاونية طبيعية متحضرة. وجبل طارق لن تسلك هذا السبيل مطلقا، مهما كانت وسائل الترغيب والترهيب. كما أن جبل طارق ليست على استعداد للتخلي عن تأكيد وممارسة حقوقنا القانونية والسياسية الدولية. وعليه، فسوف نواصل التماس الاعتراف الدولي بحقنا في تقرير المصير في الأمم المتحدة وغيرها، كما سنواصل، على نحو ما شرعنا مؤخرا بنجاح كبير، عرض مظالمنا وتطلعاتنا المشروعة، في إطار الاتحاد الأوروبي، على قلب أوروبا مباشرة. ونحن عازمون على بذل ما في وسعنا للحيلولة دون إفلات اسبانيا بمحاولة إنكار حقوقنا، التي ترتبط بوضعنا كجزء لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي. ومن حق جبل طارق أن تكون لها اليد العليا في هذه المسائل، ونحن عازمون على أن يكون الأمر كذلك. ومن حق جبل طارق أن تُحترم حقوقها السياسية والقانونية، ونحن عازمون على أن يكون الأمر كذلك. وفي كل هذه الأمور الحيوية، فإننا نعول، بطبيعة الحال، على حكومة صاحبة الجلالة، كما ننتظر المساندة التامة والفعالة منها. لذلك، كان مما أثلج صدرنا للغاية قيام الممثل الدائم لصاحبة الجلالة لدى الاتحاد الأوروبي، السير ستيفن وول، وجميع معاونيه، بإبداء التأييد التام والمعين للزيارة التي قامت بها حكومة جبل طارق مؤخرا لمؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل... ."

موقف حكومة اسبانيا

٦٥ - في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، بادر وزير خارجية اسبانيا، ردا على سؤال برلماني موجه من عضو مجلس الشيوخ عن محافظة قادس، إلى ذكر أمور منها ما يلي:

"... هناك طرفان يتخذان القرارات المتعلقة بسيادة الإقليم، هما الدولة الاستعمارية، المملكة المتحدة، واسبانيا. وفي بعض الأحيان، كما في حالة جوشوا حسن، شكل جانب جبل طارق جزءا من الوفد البريطاني. وفي هذه المناسبة، يبدو أن السيد كروانا، الذي يمثل حكومة جبل طارق المحلية، قد وجد من الصعب أن يكون جزءا من الوفد البريطاني. ومن المؤسف أننا لم نتمكن من معرفة آراء حكومة جبل طارق المحلية. ومن المؤسف أيضا أن الطرف الذي طالب السلطات الاسبانية بإبداء قدر أكبر من التعاون والتفهم لم يتمكن من الحضور كي يستمع شخصيا - ولكنه يفعل ذلك عن طريق وسطاء - إلى آراء الحكومة الاسبانية ووزير خارجية اسبانيا حول كيفية رفع مستويات المعيشة في المنطقة، وكيفية تحسين البنية الأساسية، وكيفية وضع إطار يوفر الاستقرار والازدهار لأبناء جبل طارق في المستقبل. ومن ثم، فإن ما أفهمه هو أن لهذا القرار، الذي نأسف له، أثر ضار على أبناء جبل طارق قبل غيرهم. غير أن من المنطقي أن ترفض اسبانيا أي تغيير في الشكل التقليدي للعملية، وأن ترفض دخول صوت ثالث وجناح ثالث وطرف ثالث فيها. ومن

المحتمل أن يعيد النظر، مستقبلا، في موقفه، وأن يحذو حذو أسلافه، مشاركا في الاجتماعات، كما كان عليه الحال دوما في الماضي، كعضو في الوفد البريطاني. وهذا، بطبيعة الحال، شيء متروك للسيد كروانا ولسلطات جبل طارق المحلية نفسها أمر البت فيه."

٦٦ - وفي بيان أدلى به في البرلمان يوم ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، قال وزير الخارجية ما يلي:

"بعد انقضاء اثني عشر عاما على بدء عملية بروكسل - أي في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر إذا توخينا الدقة - لم تحسم بعد المسائل المتعلقة بالسيادة، بينما تحركت مسألة التعاون - التي كان يتعين تناولها بصورة موازية مع المناقشات المتعلقة بالسيادة - قدما بصورة ملحوظة في وقت قصير للغاية. وفضلا عن ذلك، فإن هذا التعاون لم يحقق منفعة متبادلة، لأنه جعل المستعمرة في وضع من الرخاء الاقتصادي والعام لا يمكن تخيله، لدرجة أن التحويلات المالية إلى الحامية قد انخفضت كثيرا."

٦٧ - وفي الخطاب الذي ألقاه يوم ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ أمام الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، قال وزير خارجية اسبانيا، في جملة أمور (انظر A/51/PV.13):

"... ومن بين الأهداف ذات الأولوية للحكومة الاسبانية إنهاء استعمار جبل طارق. ولقد بيَّنت الجمعية العامة، بالقرارات التي اتخذتها، الطريق إلى عملية لإنهاء الاستعمار ينبغي، إذ تقوم على مبدأ وحدة الأراضي، تنفيذها عن طريق المفاوضات الثنائية بين المملكة المتحدة، الدولة القائمة بإدارة المستعمرة، واسبانيا، الدولة التي تقع المستعمرة في أراضيها، وبأقصى درجة من المرونة، ولكن أيضا بأقصى درجة من الحزم. وستشترك الحكومة الاسبانية في المفاوضات الثنائية المقبلة مع المملكة المتحدة على أساس إعلان بروكسل الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ بهدف واضح يتمثل في المضي قدما بالعملية لكي تبلغ ذروتها باستعادة اسبانيا لوحدة أراضيها بالكامل، مع الحماية السخية لمصالح سكان المستعمرة وهي مقتنعة بضرورة إنهاء المفارقة التاريخية المتمثلة في وجود مستعمرة لإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أراضي دولة أخرى عضو وصديقة وحليفة."

٦٨ - وفي الجلسة الرابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، قال ممثل اسبانيا إن موقف حكومته من مسألة جبل طارق لم يطرأ عليه أي تغيير. فهو معروف جيدا لدى أعضاء اللجنة الرابعة، وأنه قد أعرب عنه في البيان الذي أدلى به وزير خارجية اسبانيا خلال المناقشة العامة، وكذلك في البيان الذي أدلى هو به أمام اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. فالبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء تحدث عن رغبة شعب جبل طارق في المشاركة في عملية التفاوض، وأوضح أن الدولتين ذواتي السيادة، أي اسبانيا والمملكة المتحدة، هما اللتان يشتركان وحدهما في المفاوضات. والمسألة تتلخص في كيفية إشراك شعب

جبل طارق، على أفضل وجه، في إطار كهذا. وقد وضعت في بروكسل صيغة معقولة تسمح لشعب جبل طارق بحضور المحادثات والمشاركة فيها. وأضاف ممثل اسبانيا أنه نظرا لأن جبل طارق لا تعتبر دولة ذات سيادة، فإن شعبها لا يمكنه مناقشة مسائل لا تقع ضمن نطاق اختصاصه. لذلك، يتعين القول مرة أخرى بأن السلطات المحلية في جبل طارق قد استبعدت نفسها من علمية التفاوض بمحاولتها أن تفرض على اسبانيا عناصر ذات طابع سياسي تقع خارج نطاق سلطتها. بيد أن اسبانيا تكن احتراما بالغا لشعب جبل طارق، وتأمل أن يتمكن من المشاركة في عملية التفاوض في أقرب فرصة ممكنة.

٦٩ - وخلال الجلسة ١٤٥٨ للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة يوم ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦، ذكّر ممثل اسبانيا بأن إنهاء استعمار جبل طارق هو أحد أهداف بلده الأولية. وقال إن الشعب ومختلف القوى السياسية في اسبانيا ترغب في استعادة اسبانيا لسلامتها الإقليمية. وقد نصت الأمم المتحدة في مختلف قراراتها أن إنهاء استعمار الإقليم ينبغي أن يتم استنادا إلى مبدأ السلامة الإقليمية... . وأشار ممثل اسبانيا إلى أن الجمعية العامة أكدت من جديد في قرارها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) أن أي مساس بالسلامة الإقليمية للدول يتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أشار إلى أنها ذكرت في قرارها ٢٣٥٣ (د - ٢٢) بشأن مسألة جبل طارق أن كل حالة استعمارية تهدم جزئيا أو كليا الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما إنما تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأكدت من جديد في قرارها ٢٤٢٩ (د - ٢٣) أن استمرار حالة استعمارية في جبل طارق يتعارض مع أهداف الميثاق ومبادئه. وقال ممثل اسبانيا إنه عملا برغبة الجمعية العامة، التزمت الحكومتان البريطانية والاسبانية بموجب إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤ بالدخول في مفاوضات في عام ١٩٨٥ وما زالت هذه المفاوضات مستمرة حتى الآن. وقد شارك فيها سكان جبل طارق في إطار الوفد البريطاني حتى عام ١٩٨٨ عندما قرروا الانسحاب وهذا قرار مؤسف ينبغي للسلطات المحلية إعادة النظر فيه. وقال الممثل إن اسبانيا ليست لديها أية نية قد تضر بسكان جبل طارق كما أنها ستراعي مصالحهم ومؤسساتهم المستقلة. والحكومة مستعدة لضمان جميع هذه الجوانب في إطار حل تفاوضي. وينبغي للحوار أن يستمر بمشاركة سلطات الإقليم. وقال المتكلم إنه يعلن باسم حكومته أن اسبانيا تعرب عن تحفظات بشأن بعض الطلبات المقدمة والتصريحات المدلى بها أثناء هذه الجلسة وتحتفظ بحق تقديم إيضاحات بهذا الشأن في الوقت المناسب.

المفاوضات الانكليزية - الاسبانية

٧٠ - تواصلت خلال الفترة قيد الاستعراض عملية التفاوض التي أرسى أسسها بيان بروكسل المشترك الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤. وفي ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، عقد في مدريد اجتماع رسمي على مستوى وزراء الخارجية.

٧١ - وعقب اختتام ذلك الاجتماع، ذكر وزير خارجية المملكة المتحدة، وقتئذ، ما يلي:

"أشكركم حقيقة بشدة. واسمحوا لي أن أنقل لكم ما قاله أبيل ماتوتس. فمن دواعي سروري أن أكون في مدريد. ومن المهم أن يلتقي صديقان حميمان وحليفان قويان، كاسبانيا والمملكة

المتحدة، بهذه الطريقة لبحث المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعندما تكون هناك مشاكل ومصاعب تاريخية، فإن الأسلوب المناسب لمعالجتها يكون عن طريق الحوار والنقاش. ونحن نرحب تماما بهذه الفرصة.

"وكما سمعتم، فقد غطينا طائفة عريضة من المسائل المتعلقة بجبل طارق وبعلاقة جبل طارق مع اسبانيا والمملكة المتحدة، في إطار عضوية الاتحاد الأوروبي. وقد تطرقنا إلى شتى السبل التي يمكن بها تعزيز التعاون وتحقيق المنفعة لصالح كل المعنيين.

"وقد قمنا، بطبيعة الحال، بإثارة ومناقشة بعض المسائل التي برزت خلال الأسابيع القليلة الماضية. فكانت هناك المسألة الهامة المتعلقة بجوازات سفر أبناء جبل طارق وحق أبناء جبل طارق في السفر إلى اسبانيا. وفي هذا الصدد، قدمت إيضاحات هامة للغاية سعدت بها.

"وفي رأيي أن هذه كانت فرصة ثمينة للغاية لتفهم كل من الطرفين وجهة نظر الآخر، ولتحديد أولويات التعاون والتقدم في المستقبل. ويسعدني الآن، كما هو شأن زميلي وصديقي، أن أرد على أي أسئلة."

٧٢ - وفي مؤتمر صحفي عقد يوم ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٧، صرح وزير خارجية إسبانيا بأمور منها ما يلي:

"لقد تحدثنا في الواقع عن الاتجار غير المشروع وعن ضرورة العمل بقدر أكبر من الفعالية. ومن الواضح أن هناك نوعين من الاتجار غير المشروع. والنوع الأول هو المرئي، مثل الزوارق السريعة التي درجت على الضلوع في تهريب التبغ وتشعبت أنشطتها في السنوات القليلة الماضية، بصورة خطيرة، إلى تهريب المخدرات، ولا سيما المخدرات الصلبة في بعض الحالات. وبفضل التدابير الصارمة التي اتخذتها الحكومة البريطانية وساندتها الجهود المحلية، لاحظنا حدوث تقدم كبير في الملاحقة الجنائية لهذه الأشكال المرئية من الاتجار. بيد أن هذا ليس سوى جزء من المشكلة. فإسبانيا لا تزال تواجه مشكلة خطيرة للغاية مع ما يسمى النوع غير المرئي من الاتجار غير المشروع، ألا وهو النظام المالي القائم في جبل طارق، وهو نظام معتم لا يوفر المعلومات اللازمة للهيئة القومية لسوق الأوراق المالية. ففي جبل طارق، هناك حوالي ٠٠٠ ٥٠ شركة، تم في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي كشف النقاب في بعض الحالات منها، مثلما في حالة الشركات المسماة "باخامار" (الجزر) وغيرها، عن معاملات انطوت على مبالغ مالية تناهز ٣٠ بليون بيزيتا من الأموال المغسولة المتأتية من عمليات غير مشروعة، خاصة من الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، تطالب إسبانيا ببذل جهود أنشط. ومع ذلك، أود أن أنوه إلى واقعة كانت مبعث رضا، حيث كشف لنا السيد ريفكين والحاكم البريطاني لجبل طارق عن خطة لمكافحة هذا التعتيم المتفشي في النظام المالي لجبل طارق. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقومان، خلال الأشهر القادمة، بتنفيذ خطة

نود من جانبنا أن تُنجز في أقرب فرصة ممكنة، بحيث تجعل من جبل طارق مركزا ماليا يراعي جميع المعايير المالية المتبعة في أوروبا في هذا الشأن. لذلك، فإن هذه المنجزات تعتبر دليلا على أن هذه المحادثات إيجابية للطرفين، وإن كان من المحتمل أن تستغرق وقتا طويلا."

٧٣ - كما نوقشت المسائل المتصلة بجبل طارق في اجتماع عقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بين عدد من المسؤولين البريطانيين والاسبان.

المناقشات بين انكلترا وجبل طارق

٧٤ - عُقدت خلال الفترة قيد الاستعراض اجتماعات ومناقشات منتظمة بين عدد من الوزراء والمسؤولين من المملكة المتحدة وجبل طارق. وفي ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٦، صرح السيد ديفيد ديفيز، الذي كان وقتئذ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، بما يلي:

"يقوم صديقي المبجل والمثقف، وزير الخارجية، بعقد اجتماعات منتظمة مع رئيس وزراء جبل طارق لمناقشة المسائل المتعلقة بمستقبل جبل طارق. وقد عقد آخر هذه الاجتماعات في لندن يوم ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر. واجتمع أيضا مع وزير الخارجية الاسباني في مدريد يوم ٢٢ كانون الثاني/ يناير، في إطار عملية بروكسل، لدراسة نطاق تعزيز التعاون بين جبل طارق وإسبانيا."

الاتفاق المتعلق بالمطار

٧٥ - مثلما أفادت التقارير في السابق، ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ومع مراعاة التشريع اللازم الذي يجري سنه، اتفقت المملكة المتحدة واسبانيا على تطوير مطار جبل طارق بالتنسيق المشترك بين السلطات البريطانية والاسبانية. وكانت الحكومة البريطانية قد أوضحت في ذلك الوقت أنها لا ترغب في فرض ذلك على جبل طارق إذا كان الإقليم لا يرغب في تنفيذه (انظر أيضا A/AC.109/1007، الفقرتان ٢٢ و ٢٣؛ A/AC.109/1074 و Corr.1، الفقرات ١٧-٢٣؛ و A/AC.109/1195، الفقرات ٣٣-٣٥؛ و A/AC.109/2057، الفقرة ٦٥). وفي عام ١٩٩٧، أدلى اللورد تشيسام بالتصريح التالي، ردا على سؤال وجه في مجلس اللوردات بشأن الاتفاق المتعلق بالمطار:

"... والإعلان المشترك الصادر في عام ١٩٨٧ بشأن الاتفاق المتعلق بمطار جبل طارق لم يتم استيفاؤه. ونحن على استعداد للاستماع لأي أفكار من حكومة جبل طارق بشأن تطوير المطار. وأي حل يمكن تطبيقه وتتفق عليه كافة الأطراف سيكون موضع ترحاب. فهذا من شأنه أن يفتح الباب أمام تطبيق تدابير الاتحاد الأوروبي لتحرير الطيران المدني على جبل طارق.

"... وأملنا أن يـُبرم اتفاق بشأن المطار. فصعوبة الوضع وغرابته يكمنان في أن الرقصة التي عادة ما تحتاج إلى إثنين تحتاج هنا إلى ثلاثة. وليس هناك ما يدعو إلى إنهاء الاتفاق. فقد قلنا من قبل إننا لن نفرضه على جبل طارق إن لم تكن جبل طارق راضية تماما عن تنفيذه.

"... والحكومة الاسبانية تصر على تنفيذ الاعلان الحالي قبل تعديله. ولن يفرض هذا على جبل طارق. فجبل طارق لا تريده، وبالتالي لن ينفذ.

"... والإعلان الحالي، الذي يشمل الرقابة المشتركة، لن يفرض على جبل طارق. بيد أن إسبانيا تصر على تنفيذه أولا. وبالاستدلال، فإنها لا تزال تصر على فرض رقابة مشتركة.

"... ولو رفعت الرقابة عن المطار لتحققت لجبل طارق قيمة اقتصادية كبرى. ولسوف نرحب، بالتأكيد، بأي مقترحات تعمل على تحقيق ذلك."

٧٦ - وفي اجتماع للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الاسباني، عقد يوم ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، أدلى وزير خارجية إسبانيا بالبيان التالي:

"من المنطقي أن إسبانيا تطلب من المملكة المتحدة أن تنفذ اتفاق عام ١٩٨٧ المتعلق بالاستخدام المشترك لمطار جبل طارق، وهو ما رفضته السلطات المحلية. وهذا أمر لا تقبله إسبانيا. ونكرر القول هنا بأن أكثر المتضررين بذلك هم أبناء جبل طارق. ولا تنسوا أن هذا المطار قد بني لا في إقليم جبل طارق، الذي تم التخلي عنه للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوتريخت، وإنما في البرزخ، استغلالا لظروف معينة. ومن ثم، فهو يعتبر إقليما محتلا بصورة غير مشروعة. وإسبانيا ترى أن هذا الاتفاق المتعلق بالاستخدام المشترك سيعود بالنفع على المنطقة بأسرها بتعزيز هذا التعاون. ولذلك، وقعته وطلبت إلى الحكومة البريطانية أن تفعل ما عليها. غير أن ما لا يمكن أن تقبله إسبانيا، بطبيعة الحال، هو النهج التجاري الصرف الذي تتبعه السلطات المحلية تجاه المسألة، الأمر الذي يمس بحق إسبانيا في الإقليم. وبالتالي، فهي تنادي بتنفيذ الاتفاق بالصيغة التي وقع بها، لا على أساس أي قراءات 'سطحية'. وطالما لم ينفذ الاتفاق، فسوف تواصل إسبانيا المطالبة بهذا الاستخدام، كما ستظل تعتبر ذلك أمرا مؤسفا لأبناء جبل طارق ولكل الدول المجاورة في المنطقة."

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من المعلومات المرسلة إلى الأمين العام من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، في ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٧، وكذلك من الوثائق الرسمية لحكومة إسبانيا.

- - - - -